١٩/١٩٨٥ ـ تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يرحب بما أظهرته الجمعية العامة ، في قرارها ١٤/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وقرارها ١٦/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، من توافق الآراء على تأييد العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ،

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات التي عهدت بها الجمعية العامة إلى المجلس بصدد تنسيق وتقييم الأنشطة المضطلع بها تنفيذاً لبرنامج عمل العقد الثاني ،

وإذ يشير إلى التوجيهات التي أصدرتها الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٦/٣٩ ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني[٤٥] ،

١ ـ **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛

٢ ـ **يرحب** بالمبادرات الجاري اتخاذها من أجل تنسيق كامل لمجموعة البرامج التي هي قيد التنفيذ من جانب منظومة الأمم المتحدة ، بقدر اتصالها بأهداف العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛

٣ ـ **يرحب أيضاً** بالمشروع الإضافي ، الذي قدم أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة[٤٦] لتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة لوسائط الإعلام في أوروبا في عام ١٩٨٥ يتناول المسائل القانونية الدولية المتصلة بالفصل العنصري ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، ويرجو من الأمين العام أن يمضي في تنفيذ ذلك المشروع ؛

٤ ـ **يدعو** جميع الحكومات إلى اتخاذ أو مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وإلى دعم أعمال العقد عن طريق تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني لبرنامج عقد مكافحة العنصرية والفصل العنصري ؛

٥ ـ **يدعو** جميع الحكومات ، وهيئات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية المهتمة ، عن طريق المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى المشاركة في تنفيذ خطة الأنشطة للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩[٤٧] من خلال تكثيف وتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى التعجيل بالقضاء على الفصل العنصري وعلى جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وإلى إقامة تعاون كامل مع المجلس في اضطلاعه بدوره كمنسق للأنشطة المتصلة بالعقد الثاني ؛

٦ ـ **يرجو** من الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني ، آخذاً في الاعتبار قرارات وتوصيات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك برنامج العقد الأول الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٠٥٧ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ .

الجلسة العامة ٢٣
٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٠/١٩٨٥ ـ ضمان توزيع وثائق المؤتمرات في وقت مناسب

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ مع الأسف أن أغلبية وثائق الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنمية الاجتماعية ، وأحدها التقرير الشامل عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٨٥[٤٨] ، لم تصل إلى اللجنة حتى انعقاد الجلسة الأولى في الدورة ،

وإدراكاً منه لمسؤولية اللجنة عن المحافظة على مستوى جودة مداولاتها ومقرراتها ،

وإذ يرى أن توفر المعلومات الكافية عن محتويات الوثائق المتصلة ببنود جدول أعمال اللجنة يشكل شرطاً أساسياً لذلك الغرض ،

وإذ يرى أن وقتاً كافياً ينبغي أن يتاح للممثلين لدراسة الوثائق بصورة ملائمة ولزيادة الاطلاع عليها إذا تطلب الأمر ،

وإذ يشير إلى الفقرة ١ من المادة ٦ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٤٩] ، التي تنص على أن يقوم الأمين العام بالإبلاغ عن جدول الأعمال المؤقت ، وإرسال الوثائق الأساسية ذات الصلة بكل بند وارد فيه ، وذلك قبل افتتاح الدورة بستة أسابيع على الأقل ،

١ ـ **يرجو** من الأمين العام أن يتخذ ، على سبيل الأولوية والاستعجال ، التدابير اللازمة التي تكفل ، من الآن

---

(٤٥) E/1985/16 .

(٤٦) انظر : A/C.3/39/SR.34 ، الفقرة ٤٣ .

(٤٧) انظر : A/39/167-E/1984/33 و Add.1 و 2 .

(٤٨) E/CN.5/1985/2 : سيصدر بوصفه من منشورات الأمم المتحدة (ST/ESA/165) .

(٤٩) E/5975/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.10) .

فصاعداً ، أن يتمشى توزيع الوثائق المعنية بكل دقة مع أحكام النظام الداخلي ؛

٢ - **يرجو كذلك** من الأمين العام أن يكفل أن يتم توزيع التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم قبل بدء دورة اللجنة بما لا يقل عن اثني عشر أسبوعاً .

الجلسة العامة ٢٣
٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥

٢١/١٩٨٥ - الحالة الاجتماعية في العالم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٤/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

وقد نظر في تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها التاسعة والعشرين[٥٠] ،

١ - **يؤيد** النتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاجتماعية عن الحالة الاجتماعية في العالم وعن تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم[٥١] المرفقة بهذا القرار ؛

٢ - **يحيل** هذه النتائج إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها .

الجلسة العامة ٢٣
٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥

المرفق

النتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاجتماعية

أولاً - الحالة الاجتماعية في العالم

١ - تلاحظ اللجنة أن السنوات الأخيرة قد شهدت تدهورا في الحالة الاجتماعية في كثير من مناطق العالم ، ولاسيما في افريقيا ، نتيجة للعواقب الهدامة للأزمة الاقتصادية العالمية . ولا تغير الانجازات التي سجلت في بعض المناطق والبلدان أو في بعض مجالات التنمية الاجتماعية من واقع أن هذا التدهور يؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة . فلاتزال المشاكل القائمة منذ وقت طويل والتي لها أثرها على الحالة ، دون حل . وبالاضافة إلى ذلك ، ظهرت مشاكل جديدة في البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء ، ومازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لبلوغ شتى الأهداف التي اعتمدها المجتمع الدولي ، على أنه يبدو أن بعض البلدان لم تتأثر بهذا التدهور العام .

٢ - وتؤكد اللجنة من جديد أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاه جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناشئة عنها .

٣ - ورغم مضي أربعة عقود من الانتصار على الفاشية والنازية وتأسيس الأمم المتحدة ، مازالت المشاكل الاجتماعية الملحّة قائمة .

٤ - ومن الضروري أن تزال ، على نحو سريع وتام ، العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب . ويشكل الاستعمار والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والعدوان ، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية ، وسائر أشكال الإجحاف واستغلال الشعوب ، عقبات رئيسية أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان والشعوب النامية . ومما يدعو إلى الأسى حقاً أنه حتى بعد انقضاء أربعة عقود على تأسيس الأمم المتحدة ، مازال التقدم المحرز في استئصال الفصل العنصري في جنوب افريقيا بطيئاً وغير مرض .

٥ - وتؤدي أوجه الإجحاف والاختلال القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مشكّلة بذلك عقبة كأداء أمام تنمية البلدان النامية ، ومؤثرة تأثيراً سيئاً على العلاقات الدولية وعلى تعزيز السلم والأمن العالميين . ولايزال سباق التسلح وتفاقم حدة التوتر الدولي يساهمان في تدهور الحالة الاجتماعية في العالم . أما نزع السلاح فمن شأنه أن يفرج عن موارد يمكن أن تستخدم في تنمية البلدان النامية ، وأن يساهم في تحقيق رفاهية ورخاء الجميع .

٦ - ولابد من تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية واعتماد تدابير تكفل المشاركة الفعّالة من جانب الجميع في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس تكافؤ الفرص للجميع والتمتع الكامل بحقوق الإنسان .

٧ - وتعكس الحالة الاجتماعية غير المواتية الافتقار إلى تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي[٥٢] ، والمواثيق والإعلانات الأخرى ذات الصلة للأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك مقاصد وأهداف التنمية الشاملة المعتمدة التي تم تأكيدها من جديد في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٥٣] .

٨ - وقد حدثت تغييرات اجتماعية واقتصادية معينة كانت لها نتائج واسعة النطاق وسلبية على العناصر التي تشكل الإطار الاجتماعي . وثمة حاجة إلى تكييف السياسات الحكومية كي تتلاءم مع الاحتياجات الجديدة والملحّة التي نشأت .

٩ - ولابد من إيلاء مزيد من الاهتمام بموضوع اتباع نهج موحد إزاء التنمية ، وكذلك اتباع سياسات اقتصادية دولية في مجالات التجارة ، وسياسات مالية ونقدية تتمشى مع الأهداف الشاملة للنمو والتنمية . ويبدو الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بصورة أوضح بكثير في البلدان النامية التي تعاني من أعباء الديون الفادحة التي لها في الوقت الحالي تأثير مدمر على الأحوال الاجتماعية للفئات الضعيفة . كما أن

---

(٥٠) **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٤** (E/1985/24 و Corr. 1) .

(٥١) E/CN. 5/1985/2 .

(٥٢) قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) .

(٥٣) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .